

## التغير الاجتماعي و التنشئة السياسية

الأستاذة : قارح سماح

قسم علم الاجتماع

جامعة محمد خيضر-بسكرة (الجزائر)

### Résume :

L'ensemble des factures régissant les phénomènes des développements politique (l'éducation politique) semble être variable et intimement lie à milieu conditions social et politique qui caractérise la société, dans une période donnée , sans négligé sa relation étroite avec la autre politique.

Cette interaction des éléments sociale et politiques dont de pend le développe ment politique, implique donc que pour mener à terme ce processus à la fois social et politique.

il est indispensable d'assurer convenable la transmission d'une culture politique féconde.

### ملخص:

إن طبيعة التنشئة السياسية تختلف من وقت لآخر تبعا لاختلاف البيئة و الظروف الاجتماعية و السياسية التي يعيشها المجتمع فضلا عن ارتباطها بدرجة وطبيعة التغير الاجتماعي الذي يكتنف المجتمع في مرحلة من المراحل، كما ترتبط بالثقافة السياسية فنجاح عملية التنشئة السياسية تتوقف على مدى التلقين السليم للثقافة السياسية وباعتبار أن الدول النامية مرت معظمها بمرحلة الاستعمار و تعرضت لتغيرات اجتماعية في بنيتها وفقا لذلك فهذا أثر حتما على ثقافتها السياسية فمن أجل إقامة تنشئة سياسية صحيحة تحقق تنمية يجب وضع خطط دقيقة مستمدة من الواقع الاجتماعي و السياسي و الاقتصادي الذي تعيشه المجتمعات.

## مقدمة:

يعتبر التغير واقع حتمي، وحركة طبيعية متواصلة ، لا سبيل لإيقافها أو منعها ، فالكون برمته يخضع للتغيرات متواصلة عبر ملايين السنين و الإنسان كجزء من هذه المعمورة ، بحضارته ، وثقافته ومعارفه يخضع لعمليات تغير متواصلة ، و مستمرة منذ فجر التاريخ ، وفقا لعلاقة تداخل و تفاعل ،و تبادل متواصلة.

فمجتمعات اليوم تعيش تغيرات كمية و نوعية في جميع مجالات الحياة الإنسانية ( اجتماعية ، مادية ، روحية)، فالتغير الاجتماعي الحادث اليوم نتيجة للانفتاح الاقتصادي أدى بدوره إلى تغيرات جوهرية في الهياكل و المؤسسات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية ،أفرزت هذه الحركية العديد من الآثار في بناء و وظائف المجتمع.

حول آثار هذه الحركية يشير فرنسيس ألن **f.allen** إلى أن التغير الاجتماعي قد أصاب بناء الأسرة ، ووظائفها ، تغير المكانة والأدوار الاجتماعية فيها و يضيف سكوت **john paul scott** أن هذه الحركية تسير وفقا لقاعدة اجتماعية ضابطة تبدو في أسلوب التربية<sup>(1)</sup> و الذي يمكن أن يعبر عنها بعملية التنشئة الاجتماعية.

هذه الأخيرة تهتم بتطبيع الفرد اجتماعيا، و نقل التراث الاجتماعي من جيل إلى جيل و عملية النقل هذه تتضمن بناء المواطن، الأمة و الدولة<sup>(2)</sup> هذا لا يتأتى إلا بتوفير تنشئة سياسية صالحة ، تتماشى مع متطلبات التغير الاجتماعي الذي يعيشه المجتمع في مختلف جوانبه.

و منه يمكن القول أن التنشئة السياسية تلعب دورا كبيرا في تنمية المجتمع بصفة عامة و التنمية السياسية بصفة خاصة ، عن طريق بناء شخصية الفرد السياسية ليقوم بأداء دوره في المشاركة بخدمة وطنه و قومه ، و نظرا لتأثرها الكبير -التنشئة السياسية- على التغيرات الاجتماعية ، و تأثيرها فيها ،بما تفرضه من تغير في كثير من المفاهيم المتصلة و المعبرة عنها اهتم الباحثين في مجال المجتمع و السياسة بهذا الموضوع لاسيما في البلدان النامية لخصوصيتها الاجتماعية و الثقافية ، و عليه سنحاول الكشف عن أبعاد هذه العلاقة الجدلية .

### 1-التنشئة السياسية و الثقافة السياسية:

لقد وجد مفهوم التنشئة السياسية اهتماما كبيرا من جانب العديد من علماء السياسة و الاجتماع و النفس، وله جذور ممتدة في التاريخ ترجع إلى العصور القديمة و لا زالت إلى يومنا هذا ،تسعى كلها إلى كيفية ظهور و نشأة المواطنة(3)

ففي القرن السادس قبل الميلاد أرجع الفيلسوف الصيني " كونفوشيوس" فساد الحكم إلى غياب "المواطنة الصالحة"بسبب عجز الأسرة عن تلقين قيم الفضيلة....و المصلحة العامة،لهذا دعى جهاز الدولة إلى تحمل مهمة تعليم الناشئة ابتغاء خلق نظام سليم

و ذهب أفلاطون في كتابه " الجمهورية" إلى اعتبار التعليم واحد من أهم أعمدة الدولة الفاضلة، ذلك أن التعليم يمثل أحد أهم الدعائم الخاصة بالتنشئة السياسية على أسس علمية و تربوية، و ذلك بوضعه للتصور الخاص بالنسق التربوي لأعداد الفلاسفة و الملوك ، وكرس أرسطو الكتاب الأخير

من سفر " السياسة " للحديث عن التربية ، وجاء فيه أن من ضمن واجبات الحاكم أن يهتم غاية الاهتمام بأمر تربية الأجيال .

ولم يختلف الفرابي عن هؤلاء كثيرا ، إذ يشير في مؤلفه "آراء أهل المدينة الفاضلة " إلى ضرورة تسلح حاكم المدينة بالمعرفة النظرية و العلمية التي تيسر له أسباب القيادة و توجيه سلوكهم(4).

هذا التناول يدل على الاهتمام المكثف بدراسة العلاقة بين التنشئة و السلوك السياسي إلا أن هذه المعالجة تمثل تأمل فلسفي مطلق أو مجرد ضرب من التصورات الانطباعية التي تغلب عليها النزعات الأخلاقية البحتة و عليه فهي أقرب ما تكون إلى الوصايا و التوجيهات الإرشادية و أبعد ما يكون عن التحليلات العلمية .

و مع التقدم و التطور و نتيجة للتغيرات الاجتماعية خاصة التي مست الواقع السياسي فرضت ضرورة تحليل هذه القضية - التنشئة السياسية- تحليلا علميا ينطلق من الواقع و عليه فقد لاقى هذا الموضوع عناية بالغة من رجال العلم التربوي و السياسي و الاجتماعي لتحليله و تفسيره و كان لـ"هرابرت هايمان" السابق إلى ريادة التطور الجديد في دراسة التنشئة السياسية فمنذ صدور مؤلفه الشهير " التنشئة السياسية" دراسة في سيكولوجية السلوك السياسي(5) و تراث هذا الموضوع يزخر بالعديد من البحوث و الدراسات " النظرية و الإمبريقية" في هذا المجال و المتمعن في مختلف الدراسات لهذا الموضوع يجد أن هناك اتجاهين أساسيين في تحديد مفهوم التنشئة السياسية (6)

## الاتجاه الأول:

ينظر إلى التنشئة السياسية على اعتبار أنها عملية يتم بمقتضاها تلقين الأطفال القيم و المعارف و المعايير و الاتجاهات السياسية المستقرة، في خبرة و ذاكرة المجتمع، و عند تحليل هذا الاتجاه نجده يركز على تلقين الثقافة السياسية السائدة في المجتمع لأطفاله و أفراده

## الاتجاه الثاني:

يتناول التنشئة السياسية كعملية يكتسب الفرد من خلالها ، وبصورة تدريجية كيانه الشخصي بما يعطيه القدرة على التعبير عن ذاته و كيفية تحقيق مطالبه و يركز هذا الاتجاه على التحفيز لبناء ثقافة جديدة (تعديل الثقافة السياسية) في إطار جهود و خطط التنمية الشاملة.

هذان هما الاتجاهان الرئيسيان في تحديد مفهوم التنشئة السياسية ، و بالرغم من ما بينهما من اختلاف إلا أنهما يقدمان نظرة متكاملة للمفهوم و إن كل منهما ضروري للتنشئة السياسية.

أما إذا تحدثنا عن مصادر التنشئة السياسية، فنجد أن هذه الأخيرة مستمرة طوال حياة الفرد، و تقوم بها مؤسسات عديدة (الأسرة، المدرسة، جماعة الرفاق، وسائل الإعلام، دور العبادة، الأحزاب) و تمارس هذه المؤسسات تأثيرات متباينة على الفرد تبعا للمرحلة العمرية التي يمر بها ففي السنوات المبكرة تلعب الأسرة دورا أساسيا في ذلك ومع اتساع البيئة الاجتماعية للطفل تبدأ جماعات الأصدقاء والمدرسة في ممارسة أدوارها المفترضة، في هذا الشأن كذلك التعرض لوسائل الإعلام، وقد تختلف - أو تتفق - تلك المؤسسات من حيث المبادئ التي تسعى لتوكيدها من قيم واتجاهات ، وذلك

طبقا لظروف المجتمع السياسية والاقتصادية... و تجدر الإشارة إلى أن هناك قدرا من التداخل بين تأثير كل منها في نفوس الأفراد بحيث لا يمكن عزل أثر إحداها عن الأخرى

و بما أننا بصدد تحليل التنشئة السياسية في السياق السوسولوجي " نجد أن هذا المفهوم كما سبقت الإشارة إليه يعبر عن السبيل إلى إبقاء أو تغيير الثقافة السياسية" فهذه الأخيرة من أهم مجالات التنشئة الاجتماعية و يمكن فهمها "بأنها ما يتعلمه الفرد من معلومات بهدف تنمية المفاهيم السياسية عن (مجتمعه المحلي و القومي و كذلك العالمي) و معرفة الحقوق و الواجبات و القيم و المعايير و التوجيهات الضرورية للتكيف مع المجتمع (النظام السياسي)(7).

تساهم التنشئة السياسية في غرس المعتقدات والقيم و المفاهيم السياسية في عقول الأفراد منذ بداية حياتهم (دور الأسرة) و تعد استمرارية الثقافة من أهم الوظائف الاجتماعية لعملية التنشئة فلكل جماعة ثقافتها الخاصة بها "العقائدية والسياسية" التي تميزها عن بقية المجتمعات الأخرى.

ولما كانت الثقافة تمثل الحصيصة التاريخية لكل ما تعلمه أفراد جماعة معينة أو مجتمع معين وفقا لطرق معيشتهم وطرق تفكيرهم ومشاعرهم تجاه الآخرين، هذه الثقافة تعتبر أساسا لبقاء المجتمع بل واستمراره.

إن كل ثقافة تتخذ من المجال السياسي فضاء معرفيا تهتم باتجاهاته ومسائله الكبرى و تتمثل الثقافة السياسة من خلال ثلاث محددات (8):

- **محدد معرفي:** و يتمثل في طبيعة المعلومات و المعارف ذات الطابع السياسي.

- **محدد عاطفي:** ويتمثل في طبيعة العلاقات الممكنة بين المواطنين والقادة والمؤسسات.
- **محدد تقيمي:** ويتمثل في مختلف الأحكام والتقييمات التي يصدرها الأفراد على الظواهر والمؤسسات.
- كما يرتبط مفهوم الثقافة السياسية بالفلسفة الاشتراكية التي تؤكد على تلقين المبادئ والقيم السياسية في مراحل مبكرة من عمر الفرد.
- ومع تسليمنا بأهمية الخبرات المبكرة في تشكيل شخصية الفرد بصورة عامة إلا أن ذلك لا يمنعنا من الاعتراف بالدور الإيجابي للفرد في تقبل وتمثل الأحداث الخارجية، فالثقافة السياسية لا تنتقل من جيل لآخر كمسلمات وإنما تتعرض لقدر من التغيير يعكس التغير الاجتماعي. (9)
- إن التفكير في تفاصيل البنية الثقافية السياسية المكونة في ظل الأنظمة الشمولية هو البحث في المفاهيم السياسية الأساسية، إذ من خلالها تفهم كيف تتركب هذه البنية وتنظم في الوعي الاجتماعي .
- وهناك بعض المفكرون المعاصرون الذين تطرقوا إلى إحدى أنواع الثقافة السياسية الذي أقرته الظروف السياسية والاقتصادية المعاصرة والتي تعرف **بالثقافة السياسية السوداء** والتي ترمز إلى الانشقاق القائم بين التنشئتين السياسيتين "الرسمية والشعبية" هذا النوع من الثقافة دمر الانتماء للوطن ودمرت الوطنية بالكامل ، ومعها وبشكل منظم دمرت العدالة الاجتماعية، ولم يعد تحت غلالة الوطن سوى القبلية ، وتحت غلالة العدالة لم يعد سوى الدين والمذهب ، والانتماءات العرقية، وما بينهما تنمو الطائفية (10) وما من شك من أن العراق أحسن دليل على ذلك.

## 2- علاقة التغير الاجتماعي بالتنشئة السياسية:

يشير التغير الاجتماعي إلى تحول اجتماعي في المجال الثقافي والمؤسسي عبر الزمن ، هذا التحول لا يحصل فجأة بل عبر صيرورة تاريخية.

و المتمعن في التطور التاريخي للمجتمع يلاحظ تغير هذا الأخير في مختلف مراحل الزمنية ، فمجتمع اليوم يعيش تغيرات عديدة في مختلف المجالات واليادين وعلى جميع الأصعدة ، اجتماعية وسياسية واقتصادية ، والتغيرات التي حصلت في نهاية القرن العشرين والتي تجاوزت مرحلة التصنيع إلى مرحلة ما بعده والتي تمثل المجتمع ألمعلوماتي في إنتاج المعرفة بواسطة استخدام الإنترنت والحاسوب وآياته .... أما على مستوى الثقافة فقد حصلت حرية في الأعمال الإبداعية والإبتكارية وأعمالهم المدنية (11).

وباعتبار الثقافة المحور الرئيسي الذي تركز عليه التنشئة السياسية (سواء بالنقل أو التغيير أو التجديد) سنعالج تأثير التغير الاجتماعي على التنشئة السياسية الذي يسعى إلى جعل هذه الأخيرة أكثر مرونة ، وبالتالي قدرتها على مواجهة التحديات و المستجدات و مقاومة السلبيات و المخاطر مثل ظاهرة الإرهاب و العنف السياسي.

ففضية التنشئة السياسية لا تعد مطلبا علميا أكاديميا فحسب بل تمثل واقع الأمر ضرورة علمية يفرضها الواقع الاجتماعي و السياسي ذاته، وتتطلبها عملية التنمية القومية بصفة عامة والتنمية السياسية بوجه خاص - بوصفها تنمية نوعية في إطار عملية التنمية الشاملة إذ تتوخى تطوير النظام السياسي القائم أو استحداث نظام سياسي عصري بديل يسمح بالمشاركة و يؤكد على

حقائق التكامل السياسي وإمكاناته على نحو يوفر أوضاع مواتية لتحقيق الاستقرار السياسي في المجتمع- تتطلب هي الأخرى مزيدا من الوعي السياسي ، ونضجا في القدرات السياسية لأعضاء المجتمع و مؤسساته، ويتحقق هذا كله من خلال تغيير أو تعديل نسق الثقافة السياسية السائد أو تطوير ثقافة سياسية جديدة تتواءم مع معطيات العصر ومتطلبات التنمية و التغيير أي عن طريق تنشئة أعضاء المجتمع سياسيا وإعدادهم للمواطنة الصالحة من أجل إشراكهم في ديناميات التغيير والتنمية المنشودة وذلك من خلال وكالات التنشئة السياسية ومؤسساتها وفاعليتها المختلفة، وفي ضوء نسق إيديولوجي تقدمي ملائم يتوافق مع السياق الاجتماعي والنسق الثقافي للمجتمع ويوفر في الوقت نفسه الحد الأدنى من الاتفاق القيمي من شأنه الإسهام في إنجاح جهود التعبئة الاجتماعية بما تتطوي عليه من توجهات وأفكار يسهل تقبلها والسلوك على هديها.

وقد يحدث التغيير في الثقافة السياسية-كما سبق القول- نتيجة عملية التعبئة الاجتماعية التي تشير في أحد جوانبها إلى تفويض أنماط التنشئة الأولية وأنساق القيم التقليدية مع تعريض أفراد المجتمع لأنماط جديدة من التنشئة و تلقينهم قيما سياسية حديثة (12) وفي هذا السياق يعتبر الاهتمام ببرامج محو الأمية-الأبجدية والثقافية بوجه عام- والإسراع بتطوير نظم التعليم الرسمي و مناهجه وتقنياته وربطها بأهداف التنمية القومية الشاملة مدخلا مناسباً لفعاليات التنشئة السياسية وتطوير الوعي السياسي لجموع المواطنين خاصة في المجتمعات النامية حديثة الاستقلال ومن ثم يقال "إن التعليم ، ومحو الأمية بوجه خاص والتطور التعليمي السريع بوجه عام، يعد مظهرا للتحرر، وجانبا مهما من جوانب عملية التحديث الشاملة في الدول حديثة الاستقلال.

فمن طريق تعديل بعض ملامح الراسخة لنظام التعليم السابق يمكن للسلطات أن تحطم الهيمنة السابقة للجماعات المميزة، أو تسعى إلى خلق أو إحياء بعض الأوضاع السياسية اللازمة لنمط معين من الحياة يساعد من يحيون في ظل ظروف قاسية على إدراك الفرق بينهم وبين الأمم المزدهرة مادياً" (13). ويتضح تأثير التغيرات الاجتماعية على عملية التنشئة السياسية، فيما لو جرت عملية كمية ونوعية لقياس حجم ، ونسبة المشاكل والتحديات و المخاطر التي عادة ما تتجم عن تلك التغيرات مثل ( صراع الأجيال ، القبلية...) وخصوصا إذا كانت من التغيرات السريعة التي قد تؤدي إلى حدوث مشاكل.

إن الهدف من معرفة (دراسة) تأثير قوى التغير الاجتماعي على المجتمع وبالتالي الدولة (كجهاز سياسي) ، هو وضع تصور علمي لماهيته وآلياته، ومساراته، والوسائل والطرق التي يمكن تبنيها للحد من مخاطر وسلبيات التغير من جهة ، واستخدامه كوسيلة لتحقيق غاية وطنية (توجيه عملية التنشئة السياسية) من جهة أخرى، بمعنى آخر الاستفادة من إيجابيات التغير وتفاذي سلبياته ، ومن ثم توظيفه لتحقيق التنمية السياسية في الاتجاه الصحيح وبالقدر الصحيح (14).

هذا سيسمح لنا بدراسة عملية التنشئة السياسية باعتبارها مطلباً أساسياً لمواكبة التغير من جهة ولنجاح عملية التنمية السياسية بمساعدة إحدائها من جهة أخرى وذلك في فكر وسلوك الأجيال القادمة، خصوصا ما يمس جانب الهوية الوطنية، تقوية الولاء والانتماء للوطن.

إن قضية التغير الاجتماعي و التنشئة السياسية من المواضيع الهامة لاسيما في البلدان النامية ، لخصوصية هذه الأخيرة التي مرت بمرحلة الاستعمار ، وخاصة البلاد الإفريقية، وقد حمل الاستعمار إلى هذه البلدان نظمه وقوانينه وثقافته ، وفي بعض الأحيان عاداته وتقاليده خاصة الفئة التي تنتمي إلى الطبقة العليا في تلك البلدان ، وكان دخول الاستعمار بكل هذا يمثل "الجديد" والمجتمع كما هو عليه يمثل "القديم" ومن خلال الصراع ضد هذا الوافد الجديد، بقيمه ومثله، وسلوكه، وثقافته في سبيل الحصول على الاستقلال الذي حققته بعد فترة زمنية محددة ، بعد أن تأثرت بدرجات متفاوتة بتلك النظم الجديدة في جميع المستويات (اقتصادية، اجتماعية...) وبالتالي مرت هذه المجتمعات بتغيرات أساسية في النظم الاجتماعية والتقليدية لتلك المجتمعات، وخرج الاستعمار تاركا خلفه خليطا من النظم والعادات والثقافة المتصارعة (15).

ضف إلى ذلك فإن بعض الدراسات الغربية تشير إلى مميزات أخرى للبناء الاجتماعي في البلدان النامية تتلخص في:

- أن هذه البلدان تتسم بتعدد أعراقها، أي أن المجتمع الواحد، يضم العديد من الجماعات العرقية.
- تعاني هذه الدول من ظاهرة التخبط الإيديولوجي أي افتقارها إلى وجود إيديولوجية واضحة ترتبط بها.

هذه المميزات تؤثر حتما على التنشئة السياسية ، خاصة أن من أهم أهدافها بناء الدولة القومية، التي تؤمن مجتمع الاستقرار والتكامل السياسيين، حيث يسود أفراد شعبها التجانس والانسجام، والانتماء للدولة ومؤسساتها المركزية

، مع وجود إحساس مشترك بالتضامن والهوية العرقية لصالح هذه الفكرة (16).

وقد سعت الدول النامية بعد استقلالها إلى تنمية مجتمعاتها في جميع المجالات الاقتصادية، اجتماعية، سياسية عن طريق القيام بعمليات تحديثية عميقة واسعة النطاق تتطلب إجراء كثير من التغيرات البنائية، وتحقق قدرا ملموسا من التمايز البنائي و التخصص الوظيفي، كما تقتضي إحلال نسق من القيم السياسية الحديثة محل منظومة القيم التقليدية العتيقة التي تشكل معوقا خطيرا وأساسيا لجهود التعبئة الاجتماعية و متطلبات التنمية القومية بوجه عام (17) وتعتبر التنشئة السياسية المخططة أحد الوسائل المحققة لذلك، فعمليات التطور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للوطن والمواطن في المجتمعات النامية تتطلب تنمية مشتركة ومتوازية و مستقرة بين هذه المكونات الرئيسية، والتي تتطلب بدورها إعادة تنشئة الأجيال الحالية والقادمة بشكل صحيح، وصحي وقويم يساعدها على التعايش الإيجابي مع الواقع الحالي بجوانبه السياسية، الاقتصادية، والمادية، ذلك أن الوضع الجديد برمته يتطلب إحداث تغيرات جوهرية ، تطبق بشكل تدريجي ، ومنظم في مجمل المفاهيم والإيديولوجيات التقليدية التي تحكمت في المشاعر و العقليات الشعبية لعقود طويلة من الزمن (18).

مما سبق نستخلص بأن هذه المجتمعات النامية حاولت وضع خطط للتنشئة السياسية على المستوى القومي مثل ما حدث في المجتمع الجزائري بواسطة حزب جبهة التحرير الوطني

- الحزب الحاكم تلك الفترة- يمكن أن نطلق عليها التسييس الجماهيري المخطط ، أي التنشئة السياسية التي تقوم بها الهيئة الحاكمة والتي تركز على نقطتين أساسيتين هما:

- ضرورة خلق جهاز سياسي جديد داخل إطار الحزب لتنظيمه و المساعدة على إيجاد الحلول لمختلف المشاكل ( عملية التعبئة المنظمة لقوى الشعب) وذلك بالتركيز على إعداد شباب مؤمن بالقيم الروحية ، متمسك بمبادئ الثورة، ملتزم بقيادتها مدعم لقيم المجتمع.
- الاهتمام بالتعليم ليس فقط لتخريج الموظفين بل تعدها إلى ضرورة دراسة المناهج التعليمية بهدف مساعدة الأفراد لإعادة تشكيل حياتهم، خاصة فيما يتعلق بموضوع التربية القومية (تسييس الأجيال الجديدة، وفقا لمبادئ النظام القائم).

و عليه نرى أن التنشئة السياسية في المجتمع الجزائري في تلك الفترة كانت هدفا أساسيا من أهداف الهيئة الحاكمة ، و ذلك كوسيلة فعالة من وسائل إحلال الجديد محل القديم و كان من الطبيعي بعد التغيرات التي لحقت ببناء المجتمع نتيجة للتغير الواضح في بناء القوة بعد قيام الثورة، و بالتالي نتيجة للحراك الاجتماعي الذي حدث في عقب تلك التغيرات ، و خاصة الثورة الزراعية ، و مجانية التعليم واشتراكية التسيير كل ذلك أدى إلى ظهور طبقات اجتماعية جديدة فضلا على نمو و ازدهار الطبقة الوسطى.

## خاتمة:

نستطيع أن نقول أن التنشئة السياسية ترتبط في المقام الأول بطبيعة النظام السياسي في البلدان النامية أكثر من ارتباطها بالأسرة على غير ما يرى غالبية كتاب الغرب، فضلا عن ارتباطها بدرجة و طبيعة التغيير الاجتماعي الذي عاشته هذه المجتمعات في مختلف مراحلها الشيء الذي نجم عنه تعدد و تنوع أساليب التنشئة الاجتماعية وفقا للظروف السياسية ، الاجتماعية ، الاقتصادية التي يمر بها المجتمع ، ففي المجتمعات الثورية (معظم بلدان العالم الثالث) تحاول الهيئة الحاكمة دوما ضبط و توجيه عملية التنشئة بحيث تضمن الاستمرارية للنظام الجديد الحاكم الأمر الذي يدعو إلى التركيز على عملية التثقيف السياسي الذي يهدف إلى لإرساء القيم و الاتجاهات الجديدة بدل القديمة هذا من خلال التركيز على التنشئة السياسية الرسمية كما تهدف هذه الأخيرة أيضا للمساهمة في التغيير الاجتماعي أو خلق الظروف الملائمة له.

ما سبق نخلص إلى أن التنشئة السياسية عملية غرضيه، تهدف إلى نقل الثقافة السياسية للمجتمع عبر الأجيال أو خلق ثقافة سياسية جديدة أو تعديل و تغيير الثقافة السياسية السائدة و من خلال هذه الأدوار، وفعاليتها تسهم بقدر كبير في عمليات التغيير الاجتماعي و تمثل في الوقت نفسه ميكانيزما قديرا و أساسيا بالنسبة لمتطلبات التنمية العامة و التنمية السياسية بوجه خاص، فهي تتأثر بالتركيب الطبقي للنظام السياسي و النسق الأيدلوجي الذي يعكس مصالح الطبقة المسيطرة و السائدة سياسيا و من ثم تحقيق أهدافها و تطلعاتها.

**الهوامش:**

- 1- إسماعيل حسن عبد الباري: أبعاد التنمية، ط2، دار المعارف، القاهرة 1982، ص79.
- 2- أمل خلف: التنشئة السياسية للطفل ما قبل المدرسة، عالم الكتب، القاهرة، 2006، ص19.
- 3- عبد الله محمد عبد الرحمان: علم الاجتماع السياسي النشأة و التطور و الاتجاهات الحديثة و المعاصرة، ط1، دار النهضة العربية، بيروت ، 2001، ص445.
- 4- السيد عبد الحلیم الزيات: التنمية السياسية، النشأة و التطور و الاتجاهات، ص16.
- 5- نفس المرجع ص17.
- 6- أمل خلف، مرجع سابق، ص26.
- 7- سمير حطاب: التنشئة السياسية و القيم، ط1، إيتراك للطباعة، مصر، 2004، ص41.
- 8- نفس المرجع ، ص43.
- 9- نفس المرجع، ص44.
- 10- عبد الرحمن الحاج : انفجار الوعي الطائفي و الثقافة السياسية السوداء [www.almultaka.net](http://www.almultaka.net) february 2007 ص2.
- 11- معن خليل العمر: التغير الاجتماعي ، ط1 ، دار الشروق ، الأردن ، 2004 ، ص26.
- 12-13 السيد عبد الحلیم الزيات: مرجع سابق، ص49.

- 14- وحيد بن حمزة هاشم : العلاقة بين التنشئة الوطنية و الاستقرار ،  
[www.minchawi.com](http://www.minchawi.com) ص4.
- 15-إسماعيل علي سعد : قضايا المجتمع و السياسة : دار المعرفة الجامعية ،  
مصر ، 2006 ، ص342.
- 16-أحمد وهباب: التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية ، الدار  
الجامعية، مصر ، 2003، ص127.
- 17- السيد عبدالحليم الزيات: مرجع سابق، ص 46 .
- 18- وحيد بن حمزة هاشم: مرجع سابق ص4.